العكس قد يطلق على تبديل قضية الى اخرى وقد يطلق على القضية الحاصلة من ذلك التبديل فهو بالمعنى الاول فيجب مصدر
وبالثاني يحتمل ان يكون مصدرا بمعنى المفعول اى المعكوس ويحتمل ان يكون اسما لتلك القضية الحاصلة ولهم ذلك نوعنا
للعكس بالمعنى الثاني وهو ظاهر بل بالمعنى الاول فيجب ان يشدد الياء ويكون المعنى ان العكس هو تبديل الموضوع في القضية
الى المحمول وبالعكس ولو لم يشدد لكان له معنى ثالث معنى العكس فلا يصح التعريف تامل فيه فانه دقيق قوله بان تبقى بعدها
اى ان كان الاصل صادقا في نفس الامر كان العكس ايضا كذلك وان كان صادقا بحسب الادعاء كان العكس كذلك قوله
لكان اصوب اجيب عنه بانه يمكن ان يقال المراد بالموضوع والمحمول هو الموضوع والمحمول في الذكر ولعل الشارح يقول
اصوب للتنبيه على ان تبديل وعكس القضية التي يلاحظها العقل بدون اللفظ قوله لان ما صدق عليه الموضوع في
قولنا الانسان حيوان مثلا هو افراد الانسان والمحمول مفهوم الحيوان والمعنى ان كل واحد من افراد الانسان متصف
بمفهوم الحيوان واذا كان كذلك لا يكون الموضوع محمولا وبالعكس لامتناع كون الافراد محمولا والمفهوم موضوعا
قوله ولئن سلمنا ذلك اى ولئن سلمنا انه يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا بالمعنى الذي اوردناه ويكون جعل
الجزء الاول ثانيا والثاني اولا لا بالمعنى الذي ورد عليه النقض المذكور وفيه نظر لان التسليم بعد المنع انما يكون للممنوع
والممنوع هو كون الموضوع محمولا وبالعكس لا كون الجزء الاول ثانيا وبالعكس قوله لكن يخرج عنه عكس الشرطيات
لانه لا يجعل فيها الموضوع محمولا وبالعكس بل يجعل المقدم تاليا وبالعكس ويمكن ان يجاب عنه بان في التعريف مقدرا
والمعنى ان يصير الموضوع او ما يقوم مقامه وهو المقدم محمولا والمحمول او ما يقوم مقامه وهو التالي موضوعا ويمكن ان يقال
ايضا ان التعريف على الحملية لكثرة قوله لان العكس لازم الخ اى لازم ذهني له يلزم من تصور صدق القضية دون

وفي قوله

ان في صدقها يلزم يكون صدق العكس والا لزم صدق الملزوم بدون صدق اللازم دونها فلا يظهر لي له ان في
تامل فان جعل قوله اذ لو فرض صدقها الخ دليلا لكون العكس لازما للقضية اى دليلا على الملازمة بينهما جعل
قوله واللازم الخ دليلا لقوله اذ لو فرض الخ والحال ان ثبوت تلك المقدمة وهي لزوم صدق الملزوم بدون صدق اللازم
موقوف على ثبوت الملازمة بينهما او استدلال على المطلوب بما استدل عليه بالمطلوب وانه دور ويمكن ان يجاب عنه بانهما ليسا
بدليلين بل هما تنبيهان لان لزوم العكس للقضية ولزوم صدقه بفرض صدقها بديهي لا يحتاج الى دليل قوله لا يكون الا خطأ
الخطأ ما لا يتنبه قائله اصلا او يتنبه بعد تعب ومشقة والسهو ما يتنبه قائله بادنى تنبيه فالاولى ان يقول لا يكون الا سهوا
لان ادعاء كون الملزوم لا يتنبه اصلا او حتى يتنبه بعد تعب ومشقة سهو مع ان الظاهر انه وقع في طغيان قلم او من
طغيان قلم الناسخ اجاب عنه بعض الشارحين بان معناه ان صدق العكس وان كذب العكس لكذب الاصل لما هو شأن
الملزوم الى قوله على التقديرين لا يخفى عليك ان قوله والتكذيب عطف على قوله التصديق وهو عطف على الايجاب او على السلب
المعطوف على الايجاب على اختلاف المذهبين فيكون تقديره ومع بقاء التصديق ومع التكذيب وبقاء التكذيب
في العكس غير معقول وبقاء المجموع لا يستلزم الابقاء لكل واحد منهما لان انتفاء الكل قد يكون بانتفاء كل جزء واحد فلا
يبقى المجموع من حيث هو مجموع الابقاء لكل واحد من اجزائه فلا يكون بقاء التصديق وحده محتمل اللفظ ولئن سلمنا
ان محتمل اللفظ قلنا ان اراد ان معنى مطابقي له مشترك بينه وبين بقاء المجموع فاللفظ المشترك ايضا لا يستعمل
في التعريفات بدون القرينة الدالة على ان المراد هو ذلك المعنى معاينه وليس هنا قرينة دون السؤال لا يصلح للقرينة
تامل على ان موضوع للقدر المشترك بينهما فيكون اعم من بقاء التصديق والعام لا يدل على الخاص باحدى الدلالات

ومن عادته ان اللفظ هو الذي لا يحتمل التصديق وحده بدون التصديق ... ٧

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)